الحكم الراشد وإمكانية إرسائه في المؤسسات الوطنية

Good governance and the possibility of establishing it in national institutions

د. شكرين ديلمي [*1]

مخبر: الأمن القومي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة- الجزائر-

تاريخ الإرسال: 2020/04/12 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

إن الحكم الراشد له علاقة وثيقة بالتنمية ، فلا يمكن أن نتصور الوصول إلى تنمية شاملة دون حكم راشد .كما انه مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال و الأمثل الذي يسعى إلى الإجابة على مختلف الانتقادات الموجهة للدول و المؤسسات المسيرة بطريقة أفقية أي من الأعلى إلى الأسفل بحجة عدم مراعاة مبدأ التشاركية في التسيير.

فالحكم الراشد له مرتكزات داخلية تخص الدولة ، أولها طبيعة نظام الحكم السياسي السائد في الدولة، وثانيها أسلوب الإدارة الذي تتبعه لتحقيق التنمية في شتى الميادين ، وآخرها قدرة تلك الدولة على تحقيق السياسة المسطرة من أجل تحقيق التنمية الشاملة و المستديمة و التي تمس كل مناحي الحياة و تأخذ رفاهية الإنسان بعين الاعتبار. كما أن المؤسسات الدولية لها دور في الحث على ابتاع أساليب الحكم الراشد محليا ، فمنظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية و أهمها البنك الدولي ، تسعى لعقد مؤتمرات و إبرام معاهدات في هذا الاتجاه ومحاولة تطبيقها على المؤسسات الوطنية بقصد النهوض بها و ترقية أسلوبها في التسيير.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، المؤسسات العمومية، الاتفاقيات الدولية، الشفافية الدولية، الفساد الإداري

Abstract:

Good governance has a close relationship to development, so we cannot imagine reaching comprehensive development without good governance. It is also synonymous with effective and optimal economic management that seeks to answer various criticisms directed to countries and institutions that run in a horizontal way, i.e. from top to bottom on the pretext of not observing The principle of participatory governance.

The United Nations and its main organs, the most important of which is the World Bank, is seeking to hold conferences and conclude treaties in this direction and try to apply them to national institutions with a view to advancing them and upgrading their management style.

Keywords: Good governance, public institutions, international agreements, international transparency, administrative corruption.

[*] **المؤلف المرسِل: ديلمي شكيرين،** dilem0312@gmail.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقدمة:

الحكم الراشد يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل القواعد و العمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة والتي تتسم بالفعالية ، و المشاركة والتمكين ، وكذا حقوق الإنسان . فكلمة حكم تعني ممارسة السلطة ، وإدارتها لشؤون المجتمع وتسيير الموارد الطبيعية ، وتوجيه تطوره الاقتصادي و الاجتماعي يشمل المؤسسات الدستورية للدولة .

فالدولة التي تكون لديها نية حسنة في تطور اقتصادها ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لسكانها ، تسعى لإرساء الحكم الراشد في حكمها السياسي الذي ينعكس ايجابيا على اقتصاديا . فالحكم الراشد هو مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال .

إن البنك الدولي كان مؤسسة تبنت مصطلح الحكم الراشد ، واعتبره مرادفا لتسيير الاقتصادي الفعال الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة ، والموجه للدول و المؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية ، أي من الأعلى إلى الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدلا من تعبئة قدرات المجتمع التي يزخر بها .

من خلال مما سبق نحاول من خلال هذه المداخلة إيجاد الآليات التي تمكن من إرساء الحكم الراشد في المؤسسات الوطنية بعدما تم تنبيه على المستوى الدولي ، ومنه نطرح الإشكالية التالية :

- كيف يمكن تطبيق مقتضيات الحكم الراشد على المؤسسات الوطنية ؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية نتبع الخطة التالية : المبحث الأول : مفهوم الحكم الراشد

-المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد

-المطلب الثاني : عوامل ظهور فكرة الحكم الراشد

المبحث الثاني : آليات إرساء الحكم الراشد

-المطلب الأول : معايير الحكم الراشد

-المطلب الثاني : إجراءات ترشيد الحكم المحلي

2- المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

يعتبر الحكم الراشد من المواضيع الهامة التي اهتم بها الباحثون في مجال العلوم الاقتصادية، والسياسية والقانونية وذلك من خلال طرح الحكم الراشد كبديل لأنظمة الحكم الديمقراطية التي تسود الدول العربية . وكان للتطور التكنولوجي ووسائل الاتصال بالغ الأثر في ظهور مصطلح الحكم الراشد وفرض نفسه مواكبة للتطور الذي عرفته الدول المتطورة.

2-1- المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد

اختلفت التعاريف الخاصة بالحكم الرشد ، ولعل أهمها :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.تعريف صندوق النقد الدولي : لقد عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد بأنه الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الحاكمة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية ، و ذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع . [1]

2. تعريف البنك الدولي : يعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه يتضمن العمليات والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما معتمد في ذلك على تسيير حسن للمؤسسات ، واختيار السياسات الناجحة من اجل تقديم خدمات فعالة . وقد استخدم مصطلح الحكم الراشد من طرف أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي وتقدمي ، أي أن الحكم الراشد هو الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة ، و إطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع ، وتقدم المواطنين ، تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك من خلال نيل رضاهم عبر مشاركتهم . [2]

3. تعريف لجنة الحكم الدولي : لقد جاء في التقرير الذي نشرته اللجنة العالمية للحكم الراشد عام 1995 ، والذي تضمن تعريف الحكم الراشد كما يلي : هو مجموع الطرق التي يسيرها الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة للشؤون المشتركة ، وهي عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة ، واتخاذ العمل الجماعي ، ويتضمن المؤسسات الرسمية والشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب أو تعدها في صالحها . [3]

إن لجنة الحكم العالمي تعرف الحكم الراشد على انه عمل مشترك بين فواعل متعددة ، مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية ومنظمات المجتمع المدني ، غير أن هذا التعريف لم يفرق بين أنظمة الحكم الديمقراطي وغير الديمقراطية في مجال تطبيق الحكومية

4. تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية : عرفت منظمة والتنمية الاقتصادي و الحكم الراشد بأنه استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة المجتمع مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيقي التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (4) . يتضمن التعريف دور السلطات العامة في تهيئة المناخ الذي يمكن العاملين في المجال الاقتصادي من النشاط الفعلي والمساهمة في تحقيق التنمية ، وكذلك تحديد طبيعة العلاقة بين الحكم والمحكوم .

وتعمل السلطة في الدولة على تحديد انساق العمل داخل المجتمع وهي :

- النسق السياسي : ويعمل على تجسيد مبادئ الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان وحماية الحريات
  - النسق الاجتماعي : يقوم بتفعيل دور المجتمع المدني ، وهيكلة المطالب وجمعها في اطر قانونية منظمة .
  - النسق الاقتصادي : من خلال العمل على ترشيد الاقتصاد ن وكذا إدماج وتفعيل القطاع الخاص وإعطائه دوره الريادي في تحقيق التنمية المستدامة ، وتوطيد التعاون الدولي في هذا المجال . وقد حددت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عناصر الحوكمة في العناصر التالية :

- سيادة القانون .
- تحسين الإدارة العامة .
- تكريس الشفافية والية المساءلة .
- السيطرة على الفساد ومكافحته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحد من النفاق العسكري .
- التحكم في الموازنة العسكرية . [5]
- 5.التعريف الاقتصادي للحكم الراشد : يعرف الاقتصاديون الحكم الراشد على انه اشتراك المؤسسات السياسية و الفاعلين الاجتماعيين رفقة القطاع الخاص ، يجعل مواردها بصفة مشتركة ومواردها و مقدراتها و مشاريعها لخلق مبدأ جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسة القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع . [6]

وقد حاول adrian leftwich تعريف الحكم الراشد من خلال تحديد مستوياته وهي :

- المستوى الهيكلي :ينصرف إلى القواعد العامة في تحديد توزيع السلطة السياسية و الاقتصادية في المجتمع .
- مستوى سياسي : ينصرف إلى تحديد القواعد الحاكمة للنظام السياسي ، ويكون الحكم الراشد ويتحقق بوجود نظام سياسي يتمتع بالمشروعية ، ويعتمد على التفويض الديمقراطي ، و التعددية السياسية ، ونظام الفصل بين السلطات .
- مستوى إداري : يتطلب هذا المستوى وجود نظام إداري رشيد ، وقوة جهاز الوظيفة العمومية ، ويتمتع بالكفاءة ، ونظام المساءلة . [7]

كما حاول w.Brant تعريفه كما يأتي :

" هو مجموع مختلف الطرق و الأساليب التي يقوم عليها الأفراد و المؤسسات العامة و الخواص لتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و التوفيق بين المصالح المختلفة ، و تلك المتنازع حولها . ويزود الحكم الراشد بالصلاحيات التنفيذية وتجتمع هذه الظروف كلها لخدمة الشعوب . [8]

من خلال التعاريف السابقة ، يمكن القول أن الحكم الراشد لا يمكن تحقيقه إلا بإرساء دولة القانون من خلال اقامة ديمقراطية حقيقية وتوفير نظام إداري قوي يوفر المساءلة ، و الرقابة الشعبية الفعالة من خلال مؤسسات شعبية منتخبة ، ومؤسسات دولية قوية ، و إدارة شفافة تسعى فقط لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع .

2-2- المطلب الثاني : عوامل فكرة الحكم الراشد

كان لظهور مصطلح الحكم الراشد عوامل عديدة ، ولعل أهمها النظم الشمولية التي تعرف بالاستبداد وعدم قبول النقد او المعارضة ، و القاسم المشترك بين الأنظمة الديمقراطية و الأنظمة الاستبدادية هو عامل أخر خطير ألا وهو الفساد الذي صار ظاهرة عالمية تمس كل دول العالم ،فضلا عن العوامل الخارجية

الفرع الأول : العوامل الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

. **الاستبداد** : يرى الأستاذ محمد محفوظ أن المسؤول الأول على إخفاقات الأمة المتتالية هو الاستبداد السياسي و الانفراد بالرأي و القرار و الاستئثار بالسلطة و ، فحيث كان الاستبداد كان الإخفاق و الهزيمة. [9]

إن الاستبداد هو الوجه الأخر للأنظمة الديكتاتورية التي يتم فيها تركيز السلطة بيد شخص واحد أو من يواليه أو مجموعة لا يهمها سوى تحقيق مصالحها، أما عامة الشعب فهم فقط عبيد عند هذه الطبقة التي تحتكر السلطة. و هذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالنهضة الإصلاحية التي تدعو إلى ضرورة إجراء إصلاحات جذرية في الهيكل المؤسساتي للدولة، و إعادة النظر في عمل كل مؤسسات الدولة ، وتجسيد الحكم الراشد بإضافة الشفافية و المساءلة و ترشيد القرارات لتفادي إضعاف الدولة وسيادتها.

. **الفساد:** الفساد ظاهرة عالميه ، و هي موجودة مع وجود الإنسان فوق الأرض، فهي ظاهرة متفشية في كل مستويات و دواليب السلطة، و في كل الميادين سياسية كانت او اقتصادية واجتماعية.إن تفشي ظاهرة الفساد تعود إلى انعدام المحاسبة و المساءلة من الهيئات الرقابية المتخصصة من جهة و غياب المراقبة الشعبية من جهة أخرى. كما أن تفشي ظاهرة الفساد تعود إلى فساد نظام الحكم و غياب منظومة أخلاقية تقوم على نظام المحاسبة و المراقبة تردع الأذهان قبل الأيدي التي تمتد إلى المال العام و غيره من أشكال الفساد. [10]

الفرع الثاني : العوامل الخارجية

1 . العولمة : عرف مصطلح العولمة في بداية ستينيات القرن الماضي من طرف عالم الاجتماع الكندي **مارشال ماك لوك حرب و سلام القرية الكونية**، فقد ابرز فيه التطور الكبير الذي طرأ على وسائل الاتصال و أثره في تحويل العالم إلى قرية صغيرة. [11]

2. التحول الديمقراطي: عرفت نهاية القرن العشرين عودة قوية للديمقراطية و كانت أولى مؤشراتها سقوط جدار برلين و معه المعسكر الشرقي الاشتراكي و توسع الاتحاد الأوربي على أوربا الشرقية. و قد أطلق عليها عالم السياسة الأمريكي **صاموال هانتيغتون** في كتابه الصادر عام 1991 **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في نهاية القرن العشرين** انه مجموعة من التغيرات التي تشكل مراحل انتقالية مختلفة للتحول من النظم الشمولية إلى شكل من أشكال التعددية التي عدلت في معدلها و حجمها بل و زادت من التحولات في الاتجاه المعاكس.

لقد سميت بالموجة الثالثة لأنها جاءت بعد مرحلتين متشابهتين: (1926. 1928) و (1943. 1946)اللتان انتهتا بانتكاسة في مجال التحول الديمقراطي بسبب الحب العالمية الثانية ثم بسبب الحرب الباردة. [12]

3. الثورة التكنولوجية : عرفت نهاية القرن الماضي ثورة تكنولوجية ومعلوماتية هائلة ، فتطورت تقنيات الاتصال و التي كانت من أهم مخلفات العولمة ، فاعتبرت ظاهرة عابرة للأوطان وغير متحكم فيها ، وقد صار جراءها العالم عبارة عن قرية صغيرة جدا يعرف سكانها تفاصيل بعضهم بعضا ، ومع توفر وسهولة الحصول على الانترنت ، صار الاتصال سهلا و معرفة تفاصيل المجتمعات متاحا للجميع . وقد سهل هذا طرق النافسة و ازال كل العراقيل التي تواجه الأسواق العالمية . [13]

لقد سهلت تكنولوجيا الاتصال على التعرف على تجارب الدول الأخرى ونقل خبراها في شتى المجالات خاصة مجالات : التنمية المستدامة ، ومسائل حقوق الإنسان ، ومحاربة الفساد بشتى أنواعه . وأصبح اليوم تداول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات أمر سهل وهين على كل الأصعدة ، الأمر الذي جعل معرفة طرق نجاعة الحكم الراشد متداولة بين كل الفاعلين في المجال الاقتصادي و الاجتماعي وحتى بين ناشطي المجتمع المدني .

4. المجتمع الدولي ، كان لانهيار المعسكر الشرقي و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بالغ الأثر في تكوين ما يسمى بالمجتمع المدني الدولي أو العالمي ، وظهور ما يسمى بصراع الحضارات ، فقاوم المجتمع المدني الدولي محاولة هيمنة أمريكا على العالم ، ونهب مقدراتها وثرواتها ، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الثروات الوطنية للشعوب ، ومقاومة فرض الليبيرالية المتوحشة على دول العالم . [14]

3- المبحث الثاني : آليات إرساء الحكم الراشد

من اجل العمل على إرساء الحكم الراشد في المؤسسات على المستوى المحلي لا بد من إظهار معايير الحكم الراشد التي تعمل على تحقيقه و به تقاس مدى فعاليته ، ثم نستعرض جهود المؤسسات الدولية لترسيخ الحكم الراشد في المؤسسات المحلية .

3-1- المطلب الأول : معايير الحكم الراشد

لقد حدد البنك الدولي جملة من المعايير تعرف من خلال مدى تطبيقها درجة الحكامة في دول العالم الثالث خاصة .

الفرع الأول : المشاركة السياسية

تعرف المشاركة السياسية على أنها اشتراك المواطن في مناقشة المسائل المتعلقة بالتسيير بصفة مباشرة ، وهذا من خلال هيئات مستقرة ومنظمة . أم المشاركة عن طريق آلية الانتخابات فهي لا تحدث إلا بصفة دورية ومتباعدة عن طريق البرلمان الذي يفترض أن يناقش بحرية و موضوعية المسائل التي تتعلق بالسير العام للبلاد ، و المجالس المحلية للمواطن ، فهي ذات علاقة مباشرة بمصالحه اليومية .

يعرق الأستاذ **عبد المجيد الغارم** المشاركة الأساسية بأنها أنشطة أفراد الشعب الهادفة للتأثير على اختيار كبار موظفي الدولة و على مختلف القرارات الحكومية ، وما تتطلبه هذه الأنشطة من سلوك واتجاهات . فالمشاركة السياسية هي كل الأنشطة التي يقوم بها الموطن بهدف اختيار القيادات التي تدخل في إطار صناعة القرارات الحكومية المختلفة او حتى على المستوى المحلي . [15]

إن اتساع مجالات المشاركة السياسية تعمل على القضاء على كل أشكال استغلال السلطة ، وبالتالي القضاء على شعور المواطن بالاقصاء و التهميش . فتحقيق التنمية يتطلب إشراك المواطن في أي جهد يؤدب إلى هذا المسعى ، و في هذا الصدد يرى **Elcok** أن المجتمع الديمقراطي لا بد من أن يتميز بما يلي :

- يجب أن يعرف قدرا معينا من المعلومات الخاصة بالحكم
- أن يعتقد بان مشاركته لها تأثير على الأحداث السياسية
- أن يكون له رأي مسموع تجاه المؤسسات السياسية وتمثيلها
- القيام باتصالات مباشرة مع ممثلي الحكومة للمساهمة في صناعة سياسات الدولة . [16]

الفرع الثاني : الشفافية و المساءلة السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم الشفافية على مفهوم المحاسبة ، وهي ضرورة مساءلة الأشخاص الذين تم اختيارهم للحكم أو تبوء أي منصب في الدولة باسم الشعب ، وتكون المساءلة في خال الإخفاء و في حالة النجاح على حد سواء ، وهي آلية تساعد المسؤولين على العمل بنزاهة وبطريقة فعالة ونزيهة فقط لخدمة المصلحة العامة للشعب والوطن . كما تعمل هذه الآلية و فكرة المساءة على ترقية أخلاقيات الخدمة العمومية وتجعل المسؤولين الحكوميين يدركون أن من وراءهم هيئات رقابية تسائلهم على تسييرهم للشؤون العامة للدولة ، وهذا يدفعهم إلى العمل على تحقيق المصلحة العامة ، ويمارسون هم بدورهم نفس الرقابة على المسؤولين الأدنى منهم درجة . [17]

وتهدف آلية الشفافية والمساءلة على تمكين المواطن من الاطلاع على طريقة تسيير أموره و بشفافية تامة من خلال اطلاعه على ذلك بواسطة وسائل الإعلام بشتى أنواعها ، وتجعله يتلقى المعلومة من مصادر رسمية ، وتعزز ثقته بالدولة ، ولا تجعله يسعى إلى الحصول على معلومات الخاصة بتسيير شؤون الدواة عن طريق وسائل الإعلام البديلة وغير الرسمية . كما تمكن هذه الآلية المواطن من الاطلاع على المحاضر الرسمية للجلسات التي تعقد دوريا في المجالس الوطنية المحلية ، و تترك له هامشا لإبداء آراءه حول المسائل الوطنية و المحلية المتعلقة بتسيير شؤون العامة للدولة .

تهدف آلية المحاسبة إلى محاسبة المسؤوليين في الدولة في مختلف المناصب عن طريقة تسييرهم للمال العام ،ويكون ذلك خلال مسارهم الوظيفي بمختلف درجاته ، فيحاسب المسؤول عن النتائج المتوصل إليها جراء المهام المكلفة إليها . إن آلية المحاسبة تجعل المسؤولين العموميين يعملون على المحافظة على الأموال العمومية وتكف أطماعهم الشخصية ، وتقطع الطريق على المتطفلين و المتقربين إليهم .

المساءلة نوعان : داخلية وتتعلق بمراقبة المؤسسات الإدارية من خلال الفصل بين السلطات ووضع الحكومة لإجراءات تحمي المصلحة العامة و مراقبة كل المؤسسات التابعة لها . ومساءلة خارجية وهي مراقبة الأفراد للحكومة و المطالبة بمساءلتها عن طريق هيئات المساءلة و قنواتها الرسمية (مجالس وطنية و محلية) .

3-2- المطلب الثاني : إجراءات ترشيد الحكم الراشد

يؤكد البنك الدولي على أهمية تحسين وتطوير الحكم المحلي لعدة اعتبارات منها

- إدراك الحكومات المحلية لانشغالات السكان المحليين و حاجاتهم .
- اتخاذ القرارات المحلية بشكل مقصود يلبي مطالب السكان و يشجع على المساءلة و تحقق الكفاءة المالية لتمويل الخدمات بشكل لا مركزي .

يتمثل تجسيد الحكم المحلي الرشد في تفعيل المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار و السياسة العامة للدولة من خلال إبداء الرأي و المشورة ، والمشاركة النشطة ، وهذا يجعل الخيارات للمواطنين عديدة وبناءة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة .

إن مبررات ودوافع تبني ترشيد الحكم المحلي تتجلى فيما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تركز السكان في المدن خاصة دول العالم الثالث فبحلول عام 2030 يصل 90% من السكان في المدن .
2. ضرورة ظهور المدن الثانوية لتستقطب سكان المدن ودورها في تحقيق التنمية المستدامة لمساعدة التنمية الحضرية ، حيث جاء في تقرير البنك الدولي (التنمية في عام 2009 – إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية) ، بأن التحدي الرئيسي الذي يواجه صناع التنمية الحضرية هو في إدارة هذه المنظومة من المدن من اجا تعظيم منافع اقتصاديات التكتلات الحضرية وضمان سلامة التحول الحضري ، وإحداث مدن صغيرة ومتوسطة .
3. اقر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن مستويات الفقر يتزايد في المناطق الحضرية مع مرور الوقت ، خاصة بالضواحي ، فهم يفتقرون لأدنى شروط المعيشة الكريمة من توفر الماء الشروب و الكهرباء .

يتم تطبيق اللامركزية بدرجات متفاوتة في المناطق التي تنشط فيها البنك الدولي من خلال وضع خطة مدروسة لتحقيق الأهداف الخاصة بتحقيق الحكم الراشد المحلي . [18]وتتمثل هذه الأهداف في :

- جودة الأحوال المعيشية من خلال حسن الإدارة المحلية ونظام الإدارة العامة .
- تحسين المساءلة الخارجية على المستوى الوطني عبر نشر المعلومات الخاصة بنشاطات الحكومة وفق مبدأ الشفافية ، وتعزيز التنافسية عبر الانتخابات النزيهة و تفعيل دور المجالس المنتخبة .
- تحسين المساءلة الخارجية على المستوى المحلي بتحسين الخدمات العامة وفتح المجال أمام المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة العامة من خلال لجان المراقبة .
- ترشيد إدارة الموارد و المشاريع المحلية ، وترشيد الإنفاق المحلي .
- اعتماد سياسات تمكن السلطة المحلية التي تتميز بقربها من المواطن و القدرة على إشراكهم في القرارات العامة والمساءلة .
- تسهيل المشاركة المتميزة لمنظمات المجتمع المدني في إدارة الخدمات العامة . [19]

الخاتمة :

من اجل تحقيق أي تنمية أو تطور ، صار لزاما على الأنظمة السياسية شمولية كانت أم ديمقراطية أن تعمل على ترشيد الحكم الراشد لأحكامه ، وان تنهج الحكم الراشد الذي بفعل آليات الرقابة و الشفافية و المساءلة ، و الذي يمكن القضاء على الرؤية الأحادية للمسؤولين ويعمل على إشراك أوسع للمواطن من خلال المجالس المنتخبة و كل آليات الرقابة ، وكذا توفر الشفافية الأزمة لسير عمل الحكومة والمجالس المحلية .

نتائج البحث والتوصيات :

- ضرورة إقناع النخب الحاكمة في الدولة بحتمية ارشاء قواعد الحكم الراشد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اقتناع ممثلي الشعب من البرلمانيين ومنتخبين محليين بضرورة وضع خطة وطنية لإرساء قواعد الحكم الراشد واقتراحها على الحكومة .
- تغليب المصلحة العليا للبلاد على حساب المصلحة الشخصية للمسؤولين ضرورة اقتناع المجتمع المدني وعامة الناس بالانخراط في البرنامج الرسمي الذي تنتهجه الدولة لإرساء الحكم الراشد .

الهوامش :

[1] سلوى جمعة الشعراوي ، إدارة شؤون الدولة ، مركز الدراسات العامة ، القاهرة ،2001، ص 3

[2] نفس المرجع ، ص 12

[3] نفس المرجع ، ص 16

[4] نفس المرجع ، ص 24

[5] Michel Godet . Comment traiter les citoyens , conservatoire national des arts et metier , Paris , 1999 , P39

[6] نفس المرجع ، ص 40

[7] عاشور كنوش ، التنمية والحكم الراشد في الجزائر ، الملتقى الوطني حول سبل تطبيق الحكم الراشد ، جامعة الجزائر ، 2011

[8] الأخضر عزي ، قوة الدولة من خلال الحكم الراشد ، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، العدد 1 ، الجزائر ، 2005

[9] محمد محفوظ ، الحرية والإصلاح في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2005 ، ص 126 .

[10] إسماعيل الشطي ، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 301 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر 2004 ، ص 67

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[11] رعد سامي عبد الرزاق ، العولمة و التنمية البشرية في الطن العربي ، مركز دار دجلة ، عمان ، 2008، ص 23

[12] Jan clavade redjeme ; www.francophonie –dvrable documents/colloque –ouga – as

[13] نفس المرجع .

[14] عبد النور باجي ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد ، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة سطيف ، عدد 5 ، 2007 ، ص 108

[15] بن قفقة سعاد ، المشاركة السياسية في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، 2012 ، ص 75

[16] نفس المرجع ، ص 77

[17] نفس المرجع ، ص 79 .

[18] إستراتيجية البنك الدولي للتنمية الحضرية و الحكم المحلي ، والبنك الدولي ، شبكة التنمية المستدامة ، واشنطن ، 2009 ، ص 03 .

[19] تقرير البنك الدولي حول التنمية الحضرية ، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية ، 2009

قائمة المراجع

باللغة العربية :

1. سلوى جمعة الشعراوي ، إدارة شؤون الدولة ، مركز الدراسات العامة ، القاهرة ،2001 .
2. عاشور كنوش ، التنمية والحكم الراشد في الجزائر ، الملتقى الوطني حول سبل تطبيق الحكم الراشد ، جامعة الجزائر ، 2011 .
3. الأخضر عزي ، قوة الدولة من خلال الحكم الراشد ، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، العدد 1 ، الجزائر ، 2005
4. محمد محفوظ ، الحرية و الإصلاح في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2005.
5. اسماعيل الشطي ، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 301 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر 2004 .
6. رعد سامي عبد الرزاق ، العولمة و التنمية البشرية في الطن العربي ، مركز دار دجلة ، عمان ، 2008
7. عبد النور باجي ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد ، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة سطيف ، عدد 5 ، 2007 .
8. بن قفقة سعاد ، المشاركة السياسية في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، 2012 .
9. تقرير البنك الدولي حول التنمية الحضرية ، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية ، 2009 .

باللغة الفرنسية :

1. Michel Godet . Comment traiter les citoyens , conservatoire national des arts et metier , Paris , 1999.
2. Jan clavade redjeme ; www.francophonie –dvrable documents/colloque –ouga – as

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com